اغتيال ضابطين مصريين أمام قصر الاتحادية بالقاهرة

إحياء ذكرى 30 يونيو ودعوات ليوم غضب الخميس المقبل

القاهرة/أ ف ب

تعهد الرئيس المصري عبد الفتاح السيسي أمس بـ"القصاص" لمقتل ضابطي شرطة في تفجيرين قرب القصر الرئاسي في القاهرة، في هجمات تزامنت مع الذكرى الأولى للتظاهرات الحاشدة المناهضة للرئيس المقال محمد مرسي التي أدت إلى عزله في الثالث من يوليو 2013.

وقال السيسي "فقدنا اليوم شهداء جددا.. وإنني لأعاهد الله وأسرهم وأرواحهم الطاهرة بأن الدولة ستقتص لهم قصاصا عادلا ناجزا"، وذلك في كلمة مسجلة بثها التلفزيون المصري الرسمي بمناسبة ذكرى تظاهرات 30 يونيو الحاشدة ضد مرسي.

وأضاف السيسي "ما زال الارهاب الاسود يحاول الوقوف امام ارادة المصريين وآمالهم وتطلعاتهم. ارهاب لا دين له ولا وطن له. إرهاب خسيس لا يتردد في سفك دماء الصائمين والأطفال".

وأقر السيسي الذي تولى حكم البلاد قبل اقل من شهر بـ"صعوبة الأوضاع الاقتصادية والأمنية التي يمر بها الوطن" لكنه شدد على انه "لن نتهرب من المواجهة تحت ذريعة الاعتبارات والمواءمات السياسية".

ودعا التحالف الوطني لدعم الشرعية الذي يضم حركات اسلامية اهمها جماعة الاخوان في بيان الى "يوم غضب عارم" في ذكرى عزل مرسي الخميس المقبل. وقال البيان ان التظاهرات ستبدأ عصرا في القاهرة من 35 مسجدا.

وأكد أن "الثورة ايمان ورمضان شهر ثورة ونصر فخذوا منه المدد والعبرة والخبرة وأعلنوا غضبتكم لله بقوة".

وطالب التحالف انصاره بالدفاع عن النفس. وقال البيان "ليكن أول شهيد دافعا لبركان غضب لا يتوقف دون تفريط في سلميتكم المبدعة حصنكم الحصين والدفاع عن النفس حق شرعي".

وتأتي هذه التفجيرات قرب قصر الاتحادية الرئاسي بعد اقل من شهر من تولي الرئيس السيسي منصبه رسميا في الثامن من يونيو الماضي، ولم يتضح حتى الآن ما اذا كان السيسي كان متواجدا داخل القصر أثناء تلك الانفجارات أم لا.

وقاد السيسي عملية عزل مرسي، أول رئيس اسلامي للبلاد في الثالث من يوليو الفائت.

وذكرت وزارة الصحة أن الانفجارين أسفرا عن مقتل اثنين وإصابة 13 آخرين من بينهم شخص بترت قدمه وآخر بتر ساعده، فيما اعلنت وزارة الداخلية مقتل ضابطي شرطة في الانفجارين قرب قصر الاتحادية.

وقالت وزارة الداخلية في بيان أن الشرطة "اشتبهت" في عبوتين ناسفتين بالقرب من قصر الرئاسة. وعند قيامها بالتعامل معهما لتفكيكهما "انفجرت أحداهما ما أدى الى مقتل العقيد أمين عشماوي خبير المفرقعات بالإدارة العامة للحماية المدنية بالقاهرة".

وأضافت الوزارة أن التفجير أسفر كذلك عن إصابة "عدد من رجال الشرطة وتم نقلهم للمستشفى" مؤكدة انه تم تفكيك العبوة الثانية وأبطال مفعولها.

وبعد الظهر، أكدت الوزارة في بيان ثان أن عبوة ثانية انفجرت أثناء محاولة رجال الشرطة تفكيكها ما أدى إلى مقتل المقدم محمد لطفي من إدارة المفرقعات في وزارة الداخلية وإصابة عدد آخر من رجال الشرطة، بحسب ما أكد مصدر امني لوكالة فرانس برس.

كما أصيب أحد أفراد هيئة الاسعاف وبترت يده نتيجة الانفجار، وفق صحافي من فرانس برس في موقع التفجير حيث كانت سيارات اسعاف تتوجه مسرعة لنقل المصابين.

وفرضت الشرطة طوقاً أمنياً حول القصر واغلقت الطرق المؤدية اليه. كما استخدمت لاحقا انسانا آليا (روبوت) وكلابا بوليسية للبحث عن اي متفجرات اخرى في الاشجار والحدائق المحيطة بقصر الرئاسة.

وفجرت الشرطة عبوة ثالثة عثر عليها مخبأة في حديقة مقابلة لقصر الرئاسة.

وخيم توتر على المنطقة المحيطة بالقصر الرئاسي حيث اغلقت المحال والمقاهي ابوابها وخلت الشوارع من المارة.

وتتزامن تلك الانفجارات مع الذكرى الأولى للتظاهرات الحاشدة التي اندلعت في مصر في 30 يونيو 2013 وشارك فيها الملايين للمطالبة برحيل الرئيس محمد مرسي الذي عزله الجيش على الأثر في الثالث من يوليو وشن حملة قمع ضد أنصاره أوقعت 1400 قتيل على الأقل كما تم توقيف أكثر من 15 ألفا آخرين بينهم معظم قيادات الأخوان.

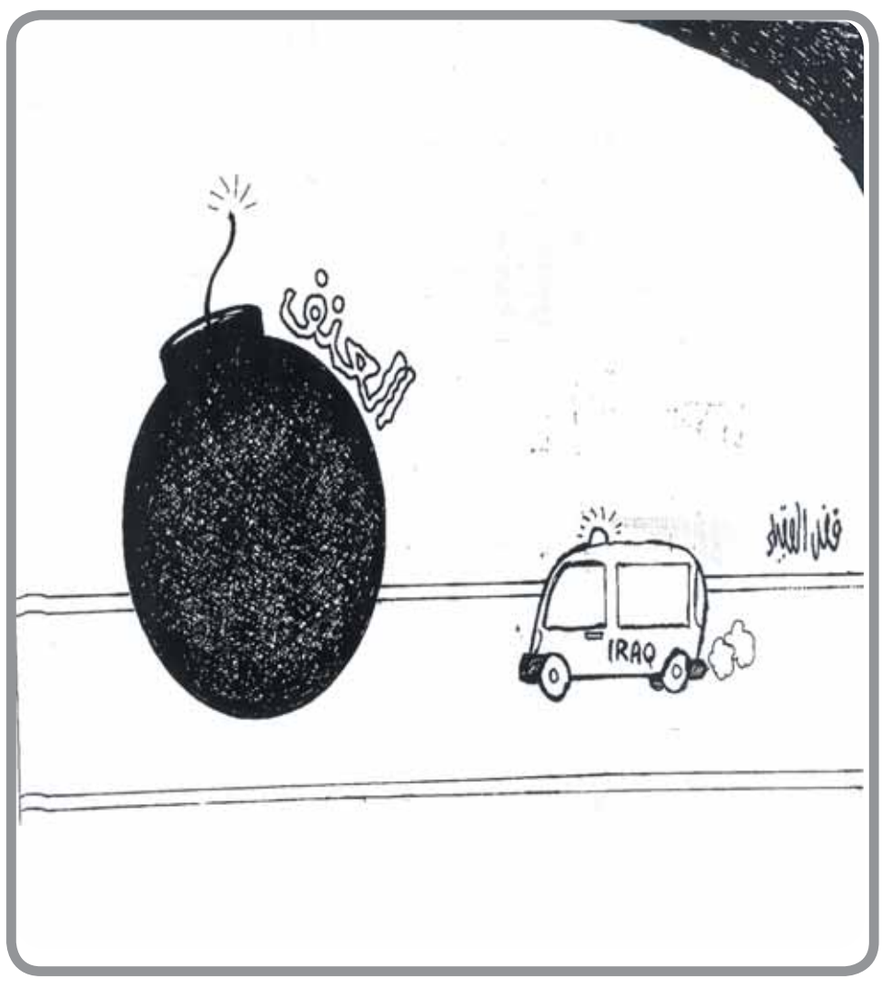

الغموض يلف مستقبل المالكي السياسي

العراق يعيش مرحلة استثنائية ومحطة سياسية صعبة

بغداد/وكالات

في الوقت الذي تتواصل فيه المواجهات بين القوات العراقية ومسلحي التنظيمات السنية، استعادت العملية السياسية زخمها أمس مع الجلسة الأولى للبرلمان الجديد وسط تساؤل رئيسي: هل يبقى نوري المالكي على رأس الحكومة لولاية ثالثة؟.

وفازت لائحة المالكي الذي يحكم البلاد منذ 2006م بأكبر عدد من مقاعد البرلمان (92 من بين 328) مقارنة باللوائح الأخرى في الانتخابات التشريعية التي جرت في أواخر ابريل الماضي. إلا ان هذا الانتصار لا يضمن للمالكي البقاء على رأس الحكومة.

ويتعرض رئيس الوزراء الى انتقادات داخلية وخارجية خصوصا حيال استراتيجيته الأمنية في ظل التدهور الأمني الكبير في البلاد وسيطرة المسلحين المتطرفين على مساحات واسعة من شمال وغرب وشرق العراق، ويواجه كذلك اتهامات بتهميش السنة واحتكار الحكم.

ويطالب خصومه السياسيون كتلة التحالف الوطني اكبر تحالف للأحزاب الشيعية بترشيح سياسي آخر لرئاسة الوزراء، فيما يصر هو على احقيته في تشكيل الحكومة، علما انه ترأس حكومته الثانية رغم ان لائحته النيابية لم تفز في 2010م بأكبر عدد من مقاعد البرلمان.

وقال دبلوماسي غربي في بغداد: ان "هناك نقاشات تدور حاليا" داخل "التحالف الوطني" حيال من يمكن ان يكون بديلا لرئيس الوزراء، مضيفا "انها ايام استثنائية ومحطة سياسية مهمة جدا".

وينص الدستور العراقي على ان يتم انتخاب رئيس جديد للجمهورية خلال ثلاثين يوما من تاريخ اول انعقاد للمجلس، علما ان عملية انتخاب احد المرشحين للرئاسة تكون بأغلبية ثلثي عدد أعضاء البرلمان.

وإذا لم يحصل أي من المرشحين على الأغلبية المطلوبة من الأصوات، يتم التنافس بين المرشحين الاثنين الحاصلين على أعلى الأصوات ويفوز من يحصل على أكثرية الأصوات في الاقتراع الثاني.

ويكلف رئيس الجمهورية مرشح الكتلة النيابية الاكثر عددا بتشكيل مجلس الوزراء خلال خمسة عشر يوما من تاريخ انتخاب رئيس الجمهورية، على ان يتولى رئيس مجلس الوزراء المكلف تسمية أعضاء وزارته خلال مدة أقصاها ثلاثون يوما من تاريخ التكليف.

ورغم ان العديد من المراقبين رأوا في المالكي لدى تسلمه السلطة في العام 2006م سياسيا ضعيفا، إلا انه قاد في العام 2008م حملة ناجحة ضد ميليشيا مقتدى الصدر بدعم من القوات الأميركية.

وحظي المالكي في حملته هذه على تأييد واسع ليرسخ سمعته كزعيم قادر على خفض معدلات العنف والسيطرة على الأوضاع الأمنية.

الا انه ومنذ تسلمه السلطة لولاية ثانية في العام 2010م، توالت الازمات في البلاد والاتهامات بحقه من قبل خصومه السياسيين الذي عملوا على سحب الثقة منه في البرلمان من دون ان ينجحوا في ذلك.

لكن المالكي تجاهل تلك الانتقادات التي جاءت بالتزامن مع غرق البلاد في فوضى امنية عارمة، والقى باللوم حيال الفوضى على النزاع في سوريا المجاورة وعلى دول اقليمية وعلى الخصوم السياسيين الذي يتهمهم بعرقلة مشاريع القوانين التي تصدر عن حكومته في البرلمان.

وحظي المالكي عندما تسلم رئاسة الوزراء للمرة الاولى في 2006م بدعم واشنطن، إلا ان العديد من المسؤولين الأميركيين بدأوا يوجهون انتقادات اليه منذ انطلاق الهجوم الكاسح الذي شنته تنظيمات سنية وجهادية قبل نحو اسبوعين.

ويقول النائب حاكم الزاملي المنتمي الى كتلة الأحرار التابعة للتيار الصدري انه "بعد الانتخابات كانت حظوظه جيدة إلا ان التدهور الأمني اساء إليه بشكل واضح"، مضيفا "حظوظ المالكي ضعيفة اليوم: مشاكل امنية، ومشاكل مع السنة والصدريين والاكراد".

وبحسب العرف السياسي السائد في العراق، فإن رئيس الوزراء ينتمي الى المذهب الشيعي ورئيس البرلمان يكون سنيا ورئيس الجمهورية كرديا، رغم ان الدستور لا ينص على هذه المحاصصة الطائفية القومية.

هل يعلن اردوغان اليوم ترشحه للرئاسة التركية ؟

أنقرة/وكالات

يتوقع ان يعلن رئيس الوزراء التركي رجب طيب اردوغان اليوم الثلاثاء ترشحه للانتخابات الرئاسية في 10 و24 اغسطس والتي اذا فاز بها كما هو مرجح، ستكون استمرارا لحكمه لتركيا منذ اكثر من عقد.

وبعد اشهر من الترقب، سيؤكد اردوغان (60 سنة) طموحاته في انقرة خلال تجمع لحزب العدالة والتنمية الحاكم امام كاميرات البلاد.

من جهة اخرى اعلن الرئيس التركي عبد الله غول انه لن يرشح نفسه لولاية رئاسية ثانية فاتحا بذلك امام اردوغان طريق الترشح للرئاسة.

وقال غول للصحافيين اثر اجتماع مغلق مع اردوغان في اسطنبول "لن اقدم ترشحي. ولايتي تنتهي في 28 اغسطس" مشيرا الى انه ابلغ رئيس الوزراء بقراره هذا قبل الانتخابات البلدية التي جرت في مارس الماضي.

ولم يعد خوض رجل تركيا القوي اردوغان سباق الاقتراع الرئاسي موضع شك منذ فوز حزب العدالة والتنمية الساحق في الانتخابات البلدية التي جرت في 30 مارس الماضي رغم فضيحة الفساد التي طالت حكومته واسرته نفسها.

والاربعاء قال النائب الاول لرئيس الوزراء بولند ارينج "ان شاء الله سنعلن ترشيح رئيس الوزراء في الاول من يوليو".

وسيتوجب على اردوغان الذي يتراس الحكومة التركية منذ 2003، ان يتخلى عن منصبه لمناسبة الانتخابات التشريعية في 2015، بموجب قانون داخلي لحزب العدالة والتنمية يحظر على اعضائه تولي اكثر من ثلاث ولايات متتالية.

وفي حال انتخب رئيسا للبلاد حتى 2019 م سيكون الرجل الذي حكم تركيا لاطول فترة زمنية بعد مصطفى كمال اتاتورك مؤسس الجمهورية التركية في 1923.

ويبدو انه سيفوز في هذه الانتخابات التي ستجرى للمرة الاولى وفق نظام الاقتراع العام المباشر، رغم الانتقادات الشديدة لتسلطه وميوله "الاسلامية" منذ حركة الاحتجاج التي هزت البلاد في 2013م

حتى وان كانت استطلاعات الرأي تتوخى الحذر، لقد اجمعت على فوز اردوغان من الدورة الاولى على الارجح.

وفي الايام الماضية كشفت دراسة اجراها معهد جينار ان اردوغان سيحصل على 55 % من نوايا اصوات 52,6 مليون ناخب تركي واخرى لمعهد ماك كونسلتنسي على 56,1 % متقدما على كافة منافسيه.

وللتصدي لهذا الواقع، اعلن حزبا المعارضة الرئيسيان، حزب الشعب الجمهوري (اشتراكي ديموقراطي) وحزب الحركة القومية، رغبتهما في تقديم مرشح مشترك للرئاسة ووقع اختيارهما على المسؤول السابق في منظمة المؤتمر الاسلامي اكمل الدين احسان اوغلو.

لكن فرص فوز اوغلو (70 سنة) المعروف لاعتداله والذي لا يحظى بشعبية كبيرة ضئيلة جدا.

وقال نائب رئيس الوزراء بشير اتالاي ان "الناخبين لن يساهموا في فوز مرشح دخلوا الى موقع جوجل للبحث عن اسمه".

واشار محللون الى ان الرئيس الحالي عبد الله غول الاخ العدو قد يكون خصما محتملا لاردوغان. حتى وان كان كشف الى العلن خلافاته مع اردوغان منذ عام، فان الرئيس التركي المعتدل ابتعد عن الساحة امام طموحات رئيس الوزراء الرئاسية.

ودرس اردوغان ادق التفاصيل للوصول الى سدة الرئاسة.

ففي الاسابيع الماضية اطلق حملة علنية لدى الجاليات التركية الكبيرة في المانيا والنمسا وفرنسا التي سيمكنها للمرة الاولى المشاركة في الاقتراع في البلاد التي تقيم فيها.

كما رفعت الحكومة التركية الاسلامية المحافظة هذا الاسبوع الى البرلمان مشروع قانون لتحريك عملية السلام المتوقفة حاليا مع الانفصاليين الاكراد في حزب العمال الكردستاني بهدف الحصول على دعم قسم كبير من اكراد تركيا ويقدر عددهم بـ15 مليونا.

وبموجب الدستور التركي الذي يعود الى 1982، يبقى منصب الرئاسة فخريا.

لكن اردوغان الذي فشل في 2013 في فرض نظام رئاسي، المح الى انه سيستخدم كل السلطات الموضوعة في تصرفه وانه ينوي خصوصا الاستمرار في حكم البلاد.

وقال اردوغان في ابريل "ان الرئيس المقبل لن يكون شكليا بل رئيسا يعمل بكد وجد".

القوات الباكستانية تبدأ هجوما واسعا على طالبان والقاعدة

بدأ الجيش الباكستاني أمس الاثنين هجوما بريا للقضاء على معاقل حركة طالبان وتنظيم القاعدة في معقلهم الرئيسي المنطقة القبلية شمال غرب باكستان، في مرحلة ثانية من حملة اطلقت قبل اسبوعين.

وقبل بدء هذا الهجوم البري في وزيرستان الشمالية الذي سبقه قصف جوي استمر اسبوعين، نصح الجيش كل سكان هذه المنطقة القبلية بمغادرتها في اسرع وقت ممكن. ونزح حوالي نصف مليون مدني، أي الغالبية العظمى من السكان، من المنطقة.

وذكر الناطق باسم الجيش الجنرال عاصم باجوا على حسابه على موقع تويتر ان الجنود بدأوا صباح أمس التوجه الى المدن الرئيسية في شمال وزيرستان بما فيها كبرى مدنها ميرانشاه "لتفتيش البيوت فيها".

واضاف "بعد اجلاء كل السكان المدنيين، بدأت العمليات البرية أمس في ميرانشاه. ودخل جنود إلى المدينة لتفتيش المنازل".

وقال مسؤول عسكري آخر لوكالة فرانس برس ان "الجنود يتوجهون نحو السوق الاساسي في ميرانشاه هذا الصباح، بعدما دمروا مخابىء للمتمردين عبر قصف مدفعي. وتجري العملية بواسطة الدبابات وآليات مدرعة اخرى". واضاف ان "الجنود سيطروا ايضا على المستشفى المدني في ميرانشاه".

واكد مسؤول عسكري آخر ان "الهجوم البري بدأ في ميرانشاه ومير علي" المدينتين الرئيسيتين في وزيرستان الشمالية.

وليل الاحد الاثنين دمرت مقاتلات باكستانية ايضا ستة مخابىء للمتمردين في منطقة مير علي ما ادى الى مقتل 13 مقاتلا اسلاميا بينهم اجانب كما اضاف المسؤول العسكري الاول.

والهجوم ضد المقاتلين الاسلاميين في وزيرستان الشمالية، المنطقة القبلية النائية والجبلية الواقعة على الحدود مع افغانستان، تنتظره منذ فترة طويلة دول حليفة لاسلام اباد مثل الولايات المتحدة والصين.

تتمات..تتمات..تتمات..